

الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة

بحث مقدم لمؤتمر "التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة" التي تنظمه كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية – جامعة النجاح الوطنية

2018/4/25

إعداد : د. ضياء أحمد الكرد

محاضر غير متفرغ – جامعة القدس المفتوحة فرع خانيونس

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة التعرف على الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة, ويستعرض الباحث في هذه الدراسة مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها , و متطلبات عملية ربط الجامعات الفلسطينية بعملية التنمية المستدامة , وكذلك التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة, واستخدم الباحث المنهج الوصفي المكتبي للتعرف على الأدبيات المتعلقة بالجامعات والتنمية المستدامة , وبينت الدراسة أن الاهتمام برأس المال الفكري والعمل على توجيه البحث العلمي , وتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة, وكذلك توطيد العلاقات الخارجية بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الدولية و زيادة اهتمام الجامعات الفلسطينية بالتعليم التقني و التعليم القائم على الإبداع والابتكار , وأيضاً تحويل دور الجامعات من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل , مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة .

كلمات مفتاحية : الجامعات الفلسطينية – التنمية المستدامة .

Abstract

The study aims at identifying the role of the Palestinian universities in promoting sustainable development. In this study, the researcher reviews the concept of sustainable development and its importance, the requirements of linking the Palestinian universities to the process of sustainable development and the challenges facing Palestinian universities in achieving sustainable development. To identify the literature on universities and sustainable development. The study showed that attention to intellectual capital and work to guide scientific

research, and achieve sustainable economic and social development, as well as the consolidation of external relations between Palestinian universities and international universities, and increase the interest of Palestinian universities in technical education and education based on creativity and innovation, as well as transforming the role of universities from focusing on employment to focusing on the principle of job creation, which contributes to the promotion of sustainable development.

Keywords: Palestinian Universities – Sustainable Development.

مقدمة :

حقيقة لا تحتاج إلى تأكيد، مفادها أن التنمية المستدامة عملية تحول المجتمع في سلوكه وتصرفاته، وهذا الأمر لا يتم بقانون ولا بتغيير في الدستور، ولا بقرار إداري، ذلك أن التنمية لا تتم إلا بوجود أناس يعرفون ماذا يريدون هؤلاء الناس، تكون معارفهم العلمية متقدمة، ويعملون على نشر هذه المعارف من أجل إيجاد رأي عام مستنير، متمثلة بالجامعات، فالأمر ليست تلقائية ولا جزئية بل متراكبة ومتشابكة ويجب تجهيز البيئة المناسبة للتنمية المستدامة التي تجعل من الترابطات بين العوامل المختلفة فاعلة ومساهمة إيجابياً في عملية التنمية، إذ يجب أن ينطلق مسار التنمية من أوضاع واقعية، ومع الناس في هذه الأوضاع، وعلى واقع خطاهم وبحسب إمكاناتهم وغاياتهم، وذلك بغية إطلاق الإبداعات الكامنة بداخلهم، وبلوغ الأهداف القادرين هم على استكشافها، فالاستدامة في عملية التنمية تهدف إلى تأمين قدرات وطاقات ومصادر لأجيال لم تولد بعد وذلك بنفس الكفاءة المتوفرة حالياً، فالاستدامة في جوهرها عدالة في تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية للجيل الحاضر، وبينه وبين الأجيال اللاحقة.

ويعتبر نشر التعليم وتوفيره للجميع يعد مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين مستويات الدخل، وتكمين المجتمع من الاستفادة من موارده البشرية بشكل أفضل، وبخاصة في ضوء المنافسة الاقتصادية، والتجارية، والمالية، وبروز قضية التنمية البشرية كقضية لها الأولوية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن خلق المجتمع المتعلم مطلب أساسي من متطلبات تحقيق الرفاهية والمشاركة المجتمعية والتنمية المستدامة، وتعظيم إنتاجية الأفراد وإكسابهم المعرفة والمهارات والاتجاهات اللازمة للعيش في مستوى حضاري واقتصادي متقدم (السليطي، 2002 : 14)

و للجامعة دور رائد - لا غنى عنه - في تحديد المسارات والمتجهات التي تتعلم الأجيال القادمة بفضلها كيفية التصدي للتعقيد الذي تتسم به التنمية المستدامة ؛ ذلك أن الجامعة تقوم بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية بوسعهم إشباع حاجات النشاط البشري كافة ، كما توفر فرصاً للتعليم العالي والتعلم مدى الحياة (الاستدامة) ، كما تسهم في تقدم المعارف وإثرائها ونشرها عبر البحوث ، إضافة إلى كونها توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجال التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . (عزي ، ابراهيمي ، 2016 : 413).

الجامعة تلك المؤسسة التعليمية ، فلسفية المنشأ ، تنمية الهدف ، تأهليه الأسلوب ، لديها القدرة على الفهم والاستجابة للعلاقات المتبادلة بين مختلف النظم وكافة الفئات في المجتمع ، وتحديد خياراته وضبط مساراته ، تشرف عليها وتديرها طاقات بشرية وفكرية وأكاديمية من أجل تقديم خدمات استراتيجية لاستعادة التوازن بين الاحتياجات والأهداف ، ضمن سياسة الدولة الرامية لتنمية الشباب وتوجيههم نحو الطريق السليم . (عوجان ، 2008)

ورسالة الجامعة لا تقف عند حدود التعليم والتدريب فحسب ، بل تمتد لتشمل دعم متطلبات النماء والانتماء والبناء والتنمية والتحديث والتطوير ، ويزداد ثقلها ويتعزز مركزها الاجتماعي بقدر ما تؤكد حضورها ومواكبتها المستمرة لما يشهده المجتمع من مستجدات وتغيرات . وتقوم الجامعات أيضاً بدور كبير ومهم في قيادة عملية التحول ، وإعداد الشباب نحو فضاءات الحرية والابداع ، والتفكير العلمي ، والحركة المنظمة ، واخلاقيات العمل الجماعي المنظم ، واحترام الديمقراطية والشفافية وحقوق الانسان ، وكيفية إدارة الحوار والمشاركة في صنع القرار مستقبلاً.

لذا فتحقيق التنمية المستدامة من أبرز تحديات التعليم بوجه عام والتعليم العالي المتمثل بالجامعات الفلسطينية بوجه خاص لما تملكه من طاقات بحثية وإنتاجية تساهم في التنمية المستدامة وصولاً إلى مخرجات مفيدة تساهم في زيادة الانتاج.

ولهذا كان لزاماً على الجامعات والكليات الفلسطينية بأن يكون لديها دور رئيسي في تعزيز التنمية المستدامة لما تملكه من عوامل التنمية البشرية والمجتمعية والاقتصادية في عصر التطور المعرفي والتكنولوجي ، فالتنمية هي التي تزيد من المقدرة المعرفية ، ومقدرة الابتكار ، ومقدرة الاكتشاف والتميز .

❖ مشكلة الدراسة :

يعاني المجتمع الفلسطيني من شح في الموارد الطبيعية، لكنه غني في موارده البشرية، ذلك أن المجتمع الفلسطيني استثمر في هذه الموارد منذ عقود قليلة ماضية، فأنشأ المدارس والجامعات وكليات المجتمع والمعاهد ، ونظم الآلاف من البرامج التأهيلية والتدريبية، مما تمخض عنها توفر

موارد بشرية متعلمة مدربة كفؤه، في محاولة لدفع عجلة التنمية الشاملة إلى الأمام. فالمجتمع الفلسطيني رغم م يعانیه من أوضاعاً متناقضة وظروفاً صعبة، نتيجة وجود الاحتلال الاسرائيلي والحصار الذي يفرضه عليه ، وما تمخض عنه من ارتفاع نسبة الفقر والبطالة والأوضاع الاقتصادية المتردية، وكذلك الانقسام والاستقطاب السياسي والتوتر والمصير المجهول، وغيرها من المشكلات الاجتماعية، الأمر الذي يدعو لتضافر جهود جميع المؤسسات التنموية، وخاصة الجامعات وذلك في حل هذه المشكلات ومواجهة المخاطر التي تحدق بالمجتمع الفلسطيني، والعمل على استدامة التنمية ، وفتح المجال لبناء مجتمع يسعى إلى التطور في بناء مستقبل أفضل من خلال متابعة الخريجين وتطوير قدراتهم وامكاناتهم العلمية و المهنية وفقاً لاحتياجات السوق وتطلعاتهم المستقبلية.

عطفاً على ما سبق يعتبر دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة يساهم بدرجة كبيرة في تطور وتقدم المجتمع الفلسطيني ، وعليه تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: كيف تساهم الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة ؟
ويتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما المفهوم النظري للتنمية المستدامة ؟
- 2- ما أهمية التنمية المستدامة ؟
- 3- ما متطلبات عملية ربط الجامعات الفلسطينية بعملية التنمية المستدامة ؟
- 4- ما التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة ؟
- 5- ما الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة ؟

❖ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الذي تتناوله ، وهو التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوباً من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، وتسلط هذه الدراسة على الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تتبع الأهمية من الآتي:

- 1- تقيد الدراسة القائمين على مؤسسات التعليم العالي بالتعرف على مفاهيم وبرامج التنمية المستدامة في الجامعات .
- 2- تبين أهمية التعليم الجامعي ودوره الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد علي ضرورة الاهتمام بالتنمية المستدامة .
- 3- الإثراء العلمي الذي من الممكن أن تضيفه الدراسة في دور الجامعات في تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة .

❖ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على المفهوم النظري للتنمية المستدامة .
2. الكشف عن أهمية التنمية المستدامة .
3. التعرف على أهم متطلبات عملية ربط الجامعات الفلسطينية بعملية التنمية المستدامة .
4. الكشف عن التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة .
5. التعرف على الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة .

❖ مصطلحات الدراسة :

التنمية المستدامة : يعرفها (عبد الحي , 2006 : 11) بأنها " تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء , وعماد الحياة للسكان إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الاجيال القادمة .

وتعرفها (WCED 1987: 8,43) بأنها : التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والاجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم .

ويعرف الباحث التنمية المستدامة إجرائياً بأنها : عملية مستمرة في مجال التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية تساعد احتياجات الانسان الحالي دون المساس بحاجاته مستقبلاً .

❖ منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المكتبي للجانب النظري للدراسة , وذلك من خلال دراسة الأبحاث والدراسات السابقة والادبيات والكتب , وكل ما يتعلق بمحور الدراسة المرتبط بدور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة.

❖ دراسات سابقة :

- دراسة محمد (2015) , بعنوان دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان (دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا) , هدفت الدراسة التعرف على برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ودورها والمعوقات والتحديات التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة بالسودان , تكونت عينة الدراسة من عمداء ورؤساء أقسام وأساتذة , وطلاب كليات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي , نتائج الدراسة : أبرز برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان هي : برامج علوم الغابات , البرامج التربوية , برامج البحث التطبيقي ,أهم دور لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة هو : تخريج الكوادر في التخصصات المختلفة , إقامة محاضرات وورش عمل

للإفراد المجتمع والطلاب في نشر الثقافة الأسرية والمجتمعية . وأهم معوقات وتحديات التنمية المستدامة في السودان تتمثل في ضعف الامكانيات المالية - الخلافات والحروب القبلية - ضعف مصادر التمويل .

- دراسة عساف (2015) بعنوان : دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية , هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة لدور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة , وقام الباحث بتطبيق استبانة مكونة من (28) فقرة موزعة على ثلاث مجالات : (التنمية المهنية - تفعيل العمل وتجويده - دعم البناء المؤسسي) على (165) عضو هيئة تدريس من جامعة الأزهر , والجامعة الإسلامية في محافظات غزة , وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الدرجة الكلية لتقدير أفراد العينة لدور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة في المجالات الثلاثة المحددة مسبقاً بوزن نسبي (89%) .

- دراسة نصير (2015) بعنوان : دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة , هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة جامعة جرش , وصممت الباحثة استبانة بتدريج خماسي , وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة , وطبقت الدراسة على عينة من (253) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة , وأظهرت النتائج أن التعليم الجامعي يحقق التنمية المستدامة بدرجة متوسطة في مجالات خدمة المجتمع والطلبة وعلى المستوى الإداري .

- دراسة ابراهيمي (2013) بعنوان : دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري , استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي , تمثلت أهم نتائج الدراسة في : رغم الانجازات التي حققتها الجامعة الجزائرية ألا أنه هناك بعض المعوقات التي تحول دون أدائها الدور المنوط بها في تحقيق التنمية المستدامة _ جامعة المسيلة تركز على وظيفة التكوين الجامعي على حساب البحث العلمي , وهناك انفصال بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي.

- دراسة دويكات (2012) , بعنوان : دور الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين , هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين , استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي , وأسفرت نتائج الدراسة على : ان التعليم العالي في فلسطين لديه مشاكل عدة منها عدم التناسب بين التعليم التقني والتعليم الجامعي - التوسع السريع في الدراسات العليا دون الانتباه للجودة ونوعية البرامج - ضعف التنسيق بين الجامعات - الانتاج العلمي بالجامعات الفلسطينية لا يرتقي لمستوى الأمم الأخرى .

- دراسة مقداد (2011) ، بعنوان دور برامج ماجستير كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين ، هدفت الدراسة إلى دراسة برامج الماجستير في كلية التجارة ، وهي برنامج الإدارة و المحاسبة والاقتصاد ، ومدى أهميتها ودورها في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين ، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، أهم نتائج الدراسة : حاولت العديد من الدراسات والرسائل العلمية مدى الربط بين البحوث العلمية لرسائل الماجستير والنواحي التطبيقية والتنموية في العديد من الدراسات والرسائل العلمية للتغلب على معوقات الشراكة مع القطاع الخاص - ظهر من خلال الرسائل العلمية مدى الربط بين البحوث العلمية لرسائل الماجستير والنواحي التطبيقية والتنموية في العديد من المجالات - عملت الكلية وأقسامها المختلفة على تفادي مشكلة البحوث النظرية .

تعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الأدبيات التي أتاحت للباحث ، والمتعلقة بموضوع الدراسة الحالية ، تشابهت هذه الدراسات في ضوء ظروف واعتبارات معينة ما يمكن أن تسهم فيه الجامعات في زيادة معدلات التنمية المستدامة والوعي بقيمتها حفاظاً على الاجيال القادمة ، عما جاءت به فالدراسات السابقة بينت دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية في تحقيق التنمية المستدامة فيما بينت الدراسة الحالية ، إلى الدور المأمول من الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية .

يستعرض الباحث خمسة محاور أساسية تجيب على أسئلة الدراسة الحالية فيما يلي :

المحور الاول :

مفهوم التنمية المستدامة Sustainable development:

هي عملية تطوير الارض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية حاجاتها ، وهي ليست بالعبء ، وإنما هي فرصة فريدة - فهي تتيح من الناحية الاقتصادية ، إقامة الاسواق وفتح أبواب العمل ؛ ومن الناحية الاجتماعية، دمج المهمشين في تيار المجتمع ؛ ومن الناحية السياسية منح كل إنسان ، رجلاً كان أم امرأة ، صوتاً وقدرة على الاختيار لتحدي مسار مستقبله (كوفي عنان ، 2009).

والتنمية المستدامة هي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ

من الأرض أكثر مما نعطي (العوضي ، 2003 : 24)

وعرف (2: Asongu, 2007) التنمية المستدامة بأنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة الاجتماعية من خلال العمل مع المجتمع المحلي ، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ، ويخدم التنمية في آن واحد ، كما ان الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة ، كما يمكن تعريفها بأنها العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والمجتمع الذي تعمل فيه ، وهي تركز على الالتزامات التي يتوجب على الوحدة الاقتصادية الوفاء بها إذا أرادت أن يتم اعتبارها متمتعة بصفات المواطنة الجيدة .

ولكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة يمكننا أن نتعرف على أربع خصائص رئيسية (Grosskurth & Rotmans, 2005: 135-150). يشير أولها إلى أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر. وهذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة. وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس. فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي). ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

وتعد المجالات المتعددة خاصة ثلاثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الاتساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

والقضية هنا أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظرياً منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس. كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

وتتعلق رابع خاصية مشتركة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة. فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة (Grosskurth & Rotmans, 2005: 135-150).

وقد عرفت الأمم المتحدة (1998) التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة، وتدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية.

مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي ، وتعددت تعريفاتها ، كما توجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة ، ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها ، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها .

ولهذا يري (الغامدي ، 2007 : 12) إلى أن الجدل الدولي حول مفهوم التنمية المستدامة قد خلق بالتأكيد مجالا جديدا من الخطاب ، كما أن معناه الواسع والغامض قد سمح لجماعات مختلفة للسعي لتحقيق مصالحها بطرق جديدة ، وحجج مختلفة. وبينما يمكن النظر إلى تلك الظاهرة كمؤشر إيجابي في إبراز قضية التنمية المستدامة لتحل الصدارة في النقاش العام، إلا أنه يجب أيضا ألا نغفل المخاطر المرتبطة بها. فمع أنه قد لا يكون ممكنا أو حتى محبذا حصر مفهوم التنمية المستدامة في تعريف محدد، إلا أن الخطابات السياسية حول كيفية الربط بين القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية قد تسببت، وستستمر، في إحداث خلافات سياسية وتنافس حول التعريف الأفضل. وبرغم أن تعدد وتشعب التفسيرات ووجهات النظر يمكن أن تسمح بالمرونة إلا أنه يخشى أن يصبح مبدأ الاستدامة عديم المعنى، وليس أكثر من مجرد عبارة في البلاغة السياسية.

ونستخلص مما سبق : أن جميع المفاهيم والأدبيات التي تحدثت عن مفهوم التنمية المستدامة جاءت تركز على عدة أمور تهتم في تحسين مستوى الظروف البيئية والمعيشية لأفراد المجتمع والرقى بمستوى وتأهيل الموظفين والعاملين سواء من الناحية العلمية ، أو الصحية ، أو الاجتماعية داخل الوحدات الاقتصادية .

المحور الثاني :

أهمية التنمية المستدامة :

إن أبرز تحديات التعليم بوجه عام قدرته على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على اعتبار أن الإنسان هو أداة التنمية , وغايتها على السواء , فالرفاهية لا تتحقق من خلال قدرة رأس المال البشري على توليد وإثراء الرفاهية والنماء على المستوى الفردي والأسري والاجتماعي , لذا فإن تردي التنمية المستدامة في البلدان العربية يرجع إلى تدني مستوى توليد المعرفة " البحث العلمي" مقارنة بالدول الأجنبية التي تحظى بمستوى متقدم بالبحث العلمي , وهذا يزيد من عمق الفجوة بين الدول العربية وتلك الدول , وتبعاً لذلك تختلف أهداف التنمية من دولة لأخرى تبعاً لأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية , ولكن هناك أهدافاً أساسية للتنمية تسعى إليها معظم الدول وهي :

- زيادة الدخل القومي الحقيقي , وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات .
 - رفع مستوى المعيشة , ومعالجة مشكلة الفقر وسد حاجات الإنسان والتعامل بحكمة مع النمو السكاني (طعيمة , 2008 : 43).
 - التوسع في الهيكل الإنتاجي , وبالتالي زيادة الدخل الفردي والوطني .
 - إعادة توجيه التكنولوجيا ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار .
 - تأمين الحصول على المياه الكافية والمحافظة عليها .
 - حماية صحة البشر وضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية .
 - ضمان استعمال مستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي .
 - الاستعمال الكفء للطاقة وخفض الآثار المترتبة عن استعمالها السيء .
 - تنمية الدولة من أجل تحقيق استقلالها الذاتي (المقادمة , 2015 : 247).
 - على كل جيل أن يحافظ على نوعية الأرض بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها فمن حق كل جيل أن يرث أرض مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه.
- وقد اهتمت الدول المتقدمة والنامية على السواء بقضية التنمية المستدامة في كافة جوانبها البشرية والاقتصادية , والأسباب العقلانية والدوافع المنطقية وراء هذا الاهتمام يعود بالدرجة الأولى إلى تحقيق طموحات اقتصادية تكفل للمواطن مستوى معيشية أفضل ومن عناصر التنمية الأساسية :
- التنمية عملية مجتمعية داخلية .
 - التنمية تحتاج لكوادر بشرية مؤهلة
 - التنمية عملية إبداع وابتكار ومحصلة لجهد بشري جاد ودؤوب .
- وتعمل التنمية على كسر حدة التخلف و فالتخلف عقبة في طريق التنمية, بينما التفكير العلمي السليم يقود إلى التنمية (إبراهيم , 2001 : 97- 95).

فأصبح الاستثمار في المعرفة ضرورة فارقة بين التقدم والتخلف ، فمجتمع اليوم يتطلب التنمية المستدامة ، و" والتنمية المستدامة تتوقف على الاستثمار في المعرفة أي الاستثمار في النمو غير المحسوس ، وهذا يعني الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية ، أي لابد من الاستثمار في تثقيف العقل البشري إضافة إلى الأرض والمصانع ، بشرط لا يسمح بهذر الموارد " (مذكور ، 2009 : 93).

و لهذا تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي : الاندماج ، والتكامل البيئي، وتحسين العدالة الاجتماعية ، والفاعلية الاقتصادية ، وهي بذلك تركز على ثلاث أبعاد أساسية هي (مراد ، 2009 : 107).

المحور الثالث :

متطلبات عملية ربط الجامعات الفلسطينية بعملية التنمية المستدامة:-

يعتبر التعليم هو حجر الأساس ، وهو محور التنمية وأن نجاح أي عملية تنموية يعتمد في الأساس على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، والتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات. ويعتبر التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة فمحورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة تنهض بالفرد والمجتمع إلى مقام الدول المتقدمة.

فالتعليم بكافه مستوياته والتعليم العالي خاصة يعد من أهم عوامل التنمية البشرية والمجتمعية والاقتصادية في عصر التطور المعرفي ، والتنمية البشرية عملية تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة بغية الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حالة الانسان ، وفي سياقها المجتمعي تتواصل عبر الاجيال زماناً ومكاناً عبلا المواقع الجغرافية والبيئية على الأرض (عمار ، 1999 : 35).

ويعدّ التعليم من أهم روافد التنمية وعناصرها الأساسية، فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ويستثمر في الموارد البشرية ويؤهلها للإشراف على عملية التنمية وإدارتها، فالإنسان المتعلم والمؤهل والمتقن والمتمرس بإمكانه أن يشارك في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي. هذا يعني أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة في مختلف المجالات كالاقتصاد والسياسة والثقافة والرياضة والصحة والبيئة...إلخ. فلا تنمية من دون قوى بشرية متعلمة ومؤهلة، وبالتالي فإن عملية تأهيل وإعداد الموارد البشرية هي أساس عملية التنمية المستدامة. فالنظام التعليمي من مدارس ومعاهد وجامعات ومراكز بحث هو المحرك الاستراتيجي والمحوري والأساسي في عملية التنمية المستدامة. فمنظومة التعليم ومن

خلال البحث العلمي وتأهيل وتكوين الكوادر في مختلف التخصصات والمجالات هي المسؤولة عن توفير الإنسان الذي يعمل على النهوض بالدولة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا...إلخ.

لهذا تعد الاستدامة هي الخيار الاستراتيجي الأحدث المتاح للقيادات الجامعية لإنقاذها من واقعها ، ولتمكينها من أداء دورها الوطني والتنموي ، وتشغل الآلاف من مواطنيها ، ثم لاتجني المجتمعات ثمارها ، ولا تورث الأجيال القادمة بعضاً من نتائجها أو إرثها ، وحتى تصبح الاستدامة نهجاً لقيادات الجامعات ، وفلسفة وفكراً لأساتذتها وطلبتها ، فإنها ستحدث أثراً يمكن تلمسه في نوعيه الحياة البيئية ، سواء للأحياء من البشر ، أو لبقية الأحياء من المخلوقات ، وسيصبح الاستثمار في التعليم مجزياً بأبعاده البيئية ، والاقتصادية والاجتماعية . ولكي يصبح هذا الطموح واقعاً وبرنامجاً فاعل ، يجب اتخاذ الخطوات التالية (الخواجة ، 2017) :

- 1- أن تدخل الجامعات الاستدامة ضمن رسالتها ، ورؤيتها ، ومؤشرات قياس أدائها وتقييم مخرجاتها وعوائدها .
- 2- أن تكون الجامعات ذاتها مستدامة ، سواء في مبانيها ، وإنارتها، ووسائل نقلها ، وحريصة على توظيف الطاقة البديلة ، ونظافة البيئة في حرمها .
- 3- أن تكون برامجها ، ومناهجها ، وبعض كلياتها واقسامها مكرسة لخدمة الاستدامة بأبعادها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئة من أجل ان تجعل من الامن و التنمية أكثر إنسانية ، وأطول استدامة .
- 4- أن يكون أساتذتها ، وموظفوها ، طلبتها أصدقاء ودعاة ، ورعاة لسلوكيات الاستدامة .
- 5- الاستفادة من المشروع الاستراتيجي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو، 2004).
- 6- المساهمة في مبادرة الشراكة العالمية في التعليم العالي ، من أجل التنمية المستدامة ، والذي يضم أكثر من ألف جامعة لدمج التنمية المستدامة في الجامعات ، وتبني برامج التعليم المستدام ، ويمكن بالاستدامة أن تصبح الجامعات خط الدفاع الأول للتنمية ، وللاامن المستدام ،وتصبح في مصاف الجامعات الرصينة ، ويكون شبابها وخريجوها هم العمود الفقري ، والقوة الفاعلة لإحداث المستقبل الواعد لهم ولمن يخلفهم (الكبيسي ، 2015).

فالجامعات الفلسطينية يجب أن تكون بؤرة علمية وثقافية في المجتمع ، من خلال الانفتاح على المجتمع ، وتقوية الروابط معه وتقديم المشورة له ، والمساهمة في حل مشكلاته ومساعدته على

استغلال موارده الطبيعية , بتوفير القوى البشرية اللازمة المدربة , ويمكن للجامعات أن تسهم في خدمة المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على الأدوار الآتية :

- مجال التعليم المستمر للمواطنين الذين فاتتهم مثل هذه الفرص من خلال التعليم النظامي عبر تبني برامج الدراسات المسائية النظامية , الجامعة المفتوحة , والتعلم عن بعد (كما هو الحال جامعة القدس المفتوحة) , والدورات والبرامج المهنية المتخصصة , والدورات الفنية والمهنية للعمال والفنيين , والدورات العامة للراغبين والمهتمين لزيادة تحصيلهم المعرفي وتوسيع مداركهم العلمية .

- تقديم الاستشارات والدراسات والتجارب العلمية لكل مؤسسات المجتمع المدني , فمن خلال طلب المشورة من الجامعة يمكن لمؤسسات المجتمع أن تحصل على حلول نابذة من مقتضيات العمل وطبيعة التعامل في المؤسسة , والاستفادة من قاعدة علمية وفنية ومعلوماتية مبتكرة , متحررة من انغلاق المعرفة المحدودة النابعة من المتهات الادارية المتشعبة (معهد البحوث , 2006: 58)

- تنظيم المحاضرات والمؤتمرات والندوات , واللقاءات العلمية , التي تستهدف نشر المعرفة وتبادل الرأي والخبرة في جميع التخصصات العلمية , وعرض الدراسات والبحوث في مجالات اقتصادية واجتماعية تخدم كافة شرائح المجتمع الفلسطيني .

واستنتاجاً لما سبق يرى الباحث بأن الجامعة تسعى إلى تحقيق الغايات التالية:

- 1- رفع مستوى البرامج التعليمية في الجامعة وفقاً لمعايير الجودة
- 2- الارتقاء بالبحث العلمي ودعمه واستثماره في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة.
- 3- تعزيز دور الجامعة في خدمة وتنمية المجتمع.
- 4- ضبط ورفع كفاءة الأداء المؤسسي إدارياً وتقنياً.
- 5- الارتقاء بالبيئة الجامعة ومستوى الخدمات المقدمة للطلبة والعاملين.
- 6- تدعيم علاقات الشراكة والتعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

المحور الرابع :

التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة:-

يعد الكادر الأكاديمي ركناً أساسياً في النظام التعليمي الجامعي , حلقة وصل بين المدخلات المتمثلة بالفلسفة والأهداف والبرامج التعليمية من جانب , والمخرجات المتمثلة بالطلبة من جانب آخر , فالجودة الشاملة في التعليم هي أسلوب متكامل يطبق على المؤسسة التعليمية بهدف تحقيق أفضل خدمات تعليمية وبحثية بأكفأ الأساليب وأقل التكاليف وأعلى جودة ممكنة

فالجودة هي القوة الدافعة للتعليم لتحقيق أهدافه ورسالته , وبذلك تظهر كفاءة الأستاذ الجامعي في استخدام أساليب متنوعة من التقنيات والوسائل التعليمية المختلفة , وبالتالي يتمكن الطالب من اكتساب مهارات تمكنه من الاعتماد على النفس والثقة , لذلك لابد من مشاركة الإدارة العليا بالعمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتنسيق , ورقابة , وتواصل مع الطلاب , وإقامة علاقات معهم وإشاعة جو من الثقة والاحترام والمحبة والاهتمام بمشكلاتهم والعمل على حلها (غالب , عالم , 2008) . ولهذا تمثل الجامعات قمة الهرم التعليمي ليس لمجرد كونها آخر مراحل السلم التعليمي فحسب , بل لأنها تضطلع بمهمة خطيرة تتمثل في تنمية الثروة الحقيقية للمجتمع , وهي الطاقات البشرية من خلال إعداد الشباب الذين يمثلون مستقبل الأمة فكراً , وفعلاً , وانتماءً (عساف , 2015 : 366) .

ويمكن حصر مجموعة من الاشكاليات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة والمتمثلة في :

- التوجه غير المتوازن من قبل الجامعات الفلسطينية في مجال البحوث النظرية على حساب البحوث التطبيقية .
- ضعف الميزانيات وعدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى الإجراءات الطويلة والمعقدة مع قلة مشاركة الجهات المانحة .
- اقتصر نشاط الجامعات على الجانب التعليمي والبحث الأكاديمي خلق فجوة كبيرة " بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقاتها المعرفية غير المستثمرة , مما يعطل جانب أساسي من مواردها الاقتصادية المتاحة في تحقيق مصادر تمويلية إضافية ومتنوعة تسهم في تغطية العجز المالي وتحقيق عوائد استثمارية مجزية للجامعة من ناحية , ومن ناحية أخرى تطوير وتنمية المشاريع الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كجزء أساسي من رسالتها الجامعية " (البيدي , 2010) .
- عدم ملائمة البرامج التعليمية لحاجات ومتطلبات سوق العمل : حيث يرجع ذلك لضعف العلاقة بين العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص وضعف الثقافة والبنية التحتية .

المحور الخامس :

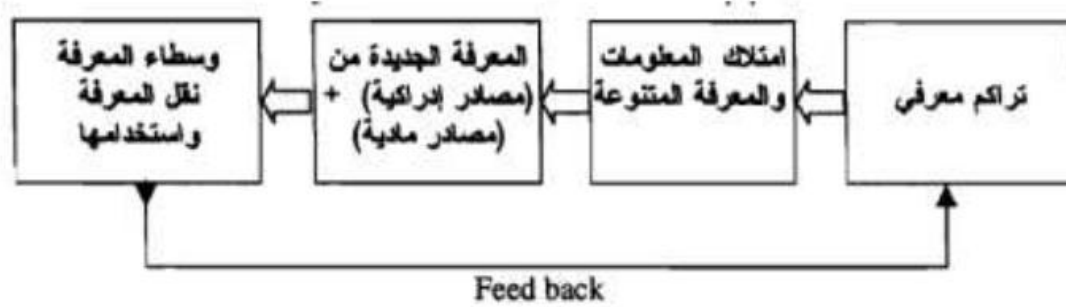
الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة:

للجامعات الفلسطينية دور أساسي في تعزيز التنمية المستدامة نستعرضها في النقاط التالية :

أولاً : الاهتمام برأس المال الفكري لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة .

على الجامعات الفلسطينية الاهتمام الرئيسي بتنمية الفكر الابتكاري وإدارة المعرفة من منظور استراتيجي , بشكل يضمن بناء وتنمية رأس المال المعرفي لضمان وجود إبداع تكنولوجي مستمر

هدفه تقديم منتجات (سلع او خدمات) جديدة أو تحسين المنتجات الحالية عن طريق ابتكار عمليات انتاجية لم تكن موجودة , أو تحسين ما هو موجود من الأساليب الانتاجية , فوجود رأس المال المعرفي يساهم في توليد ميزة تنافسية جديدة عن المزايا التنافسية التقليدية . ويرى (مزريق , 2011 : 336) أن تكوين رأس المال الفكري يمر بمراحل تساهم في تحقيق التنمية المستدامة , وهي كما موضحة في الشكل الاتي:



حيث يتضح من الشكل السابق ما يلي :

- يعتبر التراكم المعرفي مصدراً أساسياً لتكوين رأس المال الفكري حيث يعتبر هذا التراكم إلهام وابتكار يكون له الأهمية في حاضر المنظمة ومستقبلها .
- تعتبر القدرات الذهنية والبدنية والمهارات والقيم الشخصية من أهم ركائز رأس المال الفكري.
- أصبحت منظمات الأعمال بمثابة مراكز بحوث على أساس المعرفة .
- نجاح المنظمات مرهون حالة بما تمتلكه من قدرات معرفية تتعلق بالتنسيق بين المهارات الإنتاجية والتنظيمية , وتحسين وتكامل تقنيات الإنتاج المستخدمة .

ثانياً : العمل على توجيه البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة.

يلعب البحث العلمي دوراً أساسياً في تقدم المجتمعات في شتى المجالات , والبحث العلمي أداة عصرية لها قواعد وأسس , ومناهج , ومراحل , ومتطلبات مادية وبشرية ينبغي توفرها حتى يحقق نتائج عملية , وبسهم في تنمية المجتمع وتطويره , حيث تساعد البحوث العلمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال :

- 1- إجراء البحوث التي من شأنها حفظ قاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها، وخلق المزيد من الطاقات البديلة وتسخير الأبحاث العلمية لوضع الاستراتيجيات البديلة في استغلال الموارد المتاحة.
- 2- إجراء الأبحاث الأكثر إلحاحاً على الصعيد الدولي والمحلي وذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

- 3- طرح التكوين في برامج الماجستير والماستر (Master)، الدكتوراه في مواضيع التنمية المستدامة والتنمية البيئية.
- 4- إجراء أبحاث حول استراتيجيات التكيف المناخي، وأبحاث حول تحليل أثر المخاطر البشرية والاقتصادية على البيئة.
- 5- إنجاز بحوث في مجالات توليد الكهرباء والطاقة ومواد البناء والتشييد والمياه والنقل المستدام، ومنع التلوث وتغيرات المناخ.
- 6- إنجاز البحوث التي تقدم حلولاً لمخاطر التغير المناخي.
- 7- إنشاء مراكز بحث تعني بالتنمية المستدامة.
- 8- البحث عن موارد جديدة لاستبدال المواد القائمة، والتغييرات في الأجهزة الجديدة لزيادة كفاءة المنتج وتقليل استخدام المواد، وتخفيض الطلب على الموارد غير المتجددة وطرق تخزين الطاقة الجديدة من أجل الأجيال المستقبلية.

ثالثاً: توطيد العلاقات الخارجية بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الدولية .

يتطلب من الجامعات الفلسطينية بناء شبكة علاقات دولية واسعة ، وذلك بتوطيد علاقاتها مع المؤسسات الدولية والتعليمية والبحثية في مختلف النواحي الأكاديمية والإدارية والخدمات المجتمعية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إبرام الاتفاقيات الأكاديمية بين الجامعات الفلسطينية والجامعات العريقة على مستوى العالم. وذلك من أجل التشجيع العلمي والمعرفي بين الجامعة والمؤسسات ذات العلاقة على المستوى الدولي والمحلي ، وكذلك العمل على توفير الدعم المادي لمشاريع تقوم بها الجامعات الفلسطينية من أجل نهضة التعليم وتحقيق تنمية مستدامة تخدم الجميع .

رابعاً: زيادة اهتمام الجامعات الفلسطينية بالتعليم التقني .

للتعليم التقني دورا هاما في بناء المجتمعات لما يوفره من قوى بشرية لازمة لمسايرة التقدم العلمي ومواكبة البلدان المتقدمة لذلك نجد أن له دورا حيويا في:

1. الإسهام في التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطيني في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. رفع المستوى العلمي والتطبيقي والنظري إلى مستوى من التخصص وتزويد الطلبة بالمعرفة المتخصصة والمهارات والكفاءات اللازمة لهم وانتسابهم للاتجاهات والقيم السليمة والكفاءات اجتماعية للمشاركة في قضايا المجتمع، والاهتمام بها.
3. توسيع آفاق التعليم يجعله مدخلا إلى عالم العمل، وعالم التكنولوجيا ومنتجاتها، وذلك عن طريق دراسة المواد والأساليب التقنية وعملية الإنتاج والتوزيع، وإدارة المنشآت في مجموعها وتوسيع نطاق عملية التعليم عن طريق الخبرات العملية.

4. توجيه الدارسين المهتمين بالتعليم التقني والقادرين عليه نحو هذا النوع من التعليم بوصفه إعداد لمزاولة مهنة.

5. مساعدة أولئك الذين يزعمون ترك التعليم المدرسي في أية مرحلة من المراحل دون أن تتوفر لديهم النية والصلاحية لمزاولة مهنة بعينها على اكتساب الاتجاهات العقلية، وطرق التفكير الكفيلة بزيادة قدراتهم وإمكاناتهم، وتسهيل اختيارهم لمهنة أو التحاقهم بعمل لأول مرة وتمكينهم من مواصلة تدريبهم المهني وتعليمهم الشخصي (حمد، 2000: 16).

خامساً : حرص الجامعات الفلسطينية على التعليم القائم على الإبداع والابتكار .

فالأساليب التقليدية للتعليم القائم على التلقين والحفظ لم تعد تناسب التعليم الجامعي الحديث ، فضلاً على أنها عائق كبير أمام بناء الجامعة المنتجة الريادية ، فريادة الأعمال تتطلب تعليماً قائماً على توليد الأفكار والتأمل والابتكار ، وإطلاق العنان للإبداع المتحرر من النمطية ، والابتكار يتطلب تبني النظام التعليمي متعدد التخصص الذي يتيح للطلاب فرصة تعدد التأهيل والاختيار من بين التخصصات المتنوعة مما ينمي سعة الأفق ، ورحابة التفكير ، وربط الأفكار ، ويوجد مناخاً تعليمياً متعدد الأبعاد المتخصصة يساهم في الوصول إلى فكرة يمكن تحويلها إلى مشروع منتج .

سادساً : تحويل دور الجامعات من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل .

فالجامعات التقليدية تسعى إلى البحث عن توافق مخرجاتها مع متطلبات التوظيف في سوق العمل ، في حين أن الجامعة المنتجة تبني وتصمم مناهجها وتخصصاتها لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص عمل في السوق . وهذا يعني أن تتمحور مناهج وطرق التدريس حول استثمار الأبحاث والأفكار والمخترعات لتمكن الجامعة من أن تساهم من التنافسية العالمية للدولة و بهذا المعنى تتحول الشهادة الجامعية من كونها وثيقة التوظيف المستديم إلى كونها مجرد بطاقة دخول إلى عالم العمل (الشميمري ، 2010).

❖ توصيات الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى التوصيات التالية :

1. تكثيف إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، والتوسع في إشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة ، إلى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات وغيرهم من أصحاب الشأن.
2. أن تعمل الجامعات الفلسطينية على رعاية المبدعين من هيئة التدريس والطلبة وتحفيزهم بوسائل مختلفة , حتى يساهموا بفاعلية أكبر في مشروع التنمية المستدامة .
3. العمل على تبني اتجاهات رئيسية للبحث العلمي والتطوير التقني في الجامعات الفلسطينية تلبي متطلبات الطلبة .
4. العمل على تبني الجامعات الفلسطينية لبرامج ومشاريع إنتاجية وتسويقها كمشروعات منتجة وناجحة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة .
5. على الجامعات الفلسطينية الخروج من طور المستهلك إلى طور المنتج , وخدمة المجتمع والعمل على تطويره بكافة الوسائل المتاحة وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

المراجع

1. إبراهيم ، مجدي عزيز (2001) : " رؤى مستقبلية في تحديث منظومة التعليم " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
2. إبراهيمي ، أحمد (2012) : دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر .
3. الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1998):، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا، نيويورك، ، ص ج.
4. حمد ، مروان (2000) : الكفاءة الخارجية للتعليم التقني في محافظات غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، غزة .
5. دويكات ، خالد (2012) : دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين ، جامعة القدس المفتوحة
6. طعيمة ، سعيد (2008) : "قضايا التعليم وتحديات العصر "، دار العالم الغربي ، القاهرة.
7. العبيدي ، نبيه نديم (2011) : استراتيجية التمويل للجامعات المنتجة : جامعات المملكة العربية السعودية ، ومملكة البحرين / نموذجاً ، الجامعة الخليجية .
8. عزي ، الأخضر، إبراهيمي نادية (2016): دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)، المؤتمر العرب السادس لضمان جودة التعليم العالي.
9. عساف ، محمود (2015) : دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية ، مجلة جرش للبحوث والدراسات ،الأردن ، المجلد (16) ، العدد (1) 365-392 .
10. عوجان ، وليد هويل (2008) : مشكلات الشباب الجامعي ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثقافي الثاني (الشباب الجامعي وتحديات الحداثة والتقليد ، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا ، الاردن.
11. العوضي ، سعاد عبد الله (2003): البيئة والتنمية المستدامة ، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت .
12. الكبيسي ، عامر (2015) : المدخل إلى دراسة التنمية المستدامة ، ودور الجامعات إزائها ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، السعودية .

13. محمد , أحمد آدم (2015) : دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان (دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا), مجلة جرش للبحوث والدراسات , مجلد 16 , عدد 1 , الاردن , 315-338.
14. مذکور , علي أحمد (2009) : دور القطاع الخاص في تعزيز اقتصاديات التعليم العالي , مجلة العلوم التربوية , المؤتمر الدولي السابع , التعليم في مطلع الألفية الثالثة – الجودة –الإنعاق – التعلم مدى الحياة .
15. مزريق , عاشور (2011) :دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة , مؤتمر "الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي " المنظمة العربية للتنمية الإدارية – الاردن , 321-345.
16. معهد البحوث والاستشارات (2006) : نحو مجتمع المعرفة , الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث , الاصدار السادس , السعودية .
17. المقادنة , يسرى محمد (2015) : التنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم العالي , مجلة جرش للبحوث والدراسات , مجلد(16) , عدد (1) , الأردن , 241-268.
18. مقداد , محمد ابراهيم (2011) : دور برامج ماجستير كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين, مؤتمر عمادة الدراسات العليا , الجامعة الإسلامية , غزة .

1. Asongu , J.J,(2007). "The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool" , Journal of Business and Public Policy, Vol 1,N1,p2-4.
2. Grosskurth, J. & J.Rotmans. The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1, 2005,135-151.
3. WCED, 1987, (World Commission on Environment and Development), Our Common Future, Oxford: Oxford University Press.